6 منتدى المنافسة العربي
بغداد، العراق 28-29 أيار/مايو 2025

مجلس المنافسة والدراسات القطاعية
عرض التجربة التونسية

تقديم: محمد شيخ روحه
المقرر العام مجلس المنافسة التونسي

المقـــــــــــــدّمة

تمثل دراسات السوق وسيلة فعالة لهيئات المنافسة تساعدها على تقصي ظروف المنافسة في قطاع او في عدة قطاعات

ويستحسن اعتماد عبارة دراسات قطاعية نظرا لشموليتها من جهة حيث يمكن أن تتفرع عنها أسواق مرجعية عامة التي بدورها تتجزأ إلى أسواق فرعية وحتى يقع تمييزها عن دراسات السوق المرجعية التي تقوم بها هيئات المنافسة بمناسبة أعمال التحقيق وممارستها لدورها القضائي أو بمناسبة أدائها لدورها الاستشاري والتي تقتصر على دراسة سوق بعينها وعلى مدى تدخل أو تأثير اطراف النزاع فيها .

فالدراسة القطاعية هي عبارة عن تفكيك للقطاع من حيث إطاره القانوني والتشريعي والمؤسساتي ومن حيث الفاعلين والمتدخلين ووضعية المنافسة بهذا القطاع ومن هنا تأتي أهمية هذا النوع من الدراسات في ضبط سياسة المنافسة من جهة وانفاذ قانون المنافسة من جهة أخرى فهي تمكن من :

- رصد القيود الموجودة في القطاع على غرار حواجز الدخول وبالتالي الدعوة إلى رفعها قصد ضمان منافسة عادلة بالأسواق قيد الدرس والعمل على تطوير مناخ الاعمال ودعم المنافسة بالقطاع.
- تمكين هيئة المنافسة من فهم السوق وآلياته من خلال الالمام بالقطاع والفاعلين فيه وأهميتهم
- المساعدة على كشف الاخلالات بالأسواق الفرعية وبالتالي انفاذ قانون المنافسة وردع هذه الممارسات

الجزء الأول : الدراسات القطاعية و الدور الوقائي لمجلس المنافسة

عرف الاقتصاد التّونسي تغيرات عديدة ومتسارعة انطلقت مع توجّه تونس نحو الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي في أواسط الثمانينات والشروع في تنفيذ مخطّط للإصلاح الهيكلي سنة 1986 وتواصل في التّسعينات تجاوبا مع مسار العولمة، وما تحرص عليه الدّولة من توفير بيئة تشريعيّة ومؤسّساتيّة ملائمة تعتمد على تحرير سياسة الاستثمار ودفع المبادرة الخاصة في القطاع الاقتصادي وتحرير الأسعار والتخلي التدرجي للدولة عن عديد الأنشطة التنافسية وخصخصة المؤسسات التابعة لها.

كان لمجلس المنافسة دورا مفيدا في هذه المرحلة لممارسة دوره الوقائي من جهة ولمؤازرة سعي الدولة لتحسين المحيط الاقتصادي ولأكساء الأسواق النّجاعة والمردوديّة المطلوبة من جهة أخرى وذلك عبر إجرائه لعديد الدراسات القطاعية التي ساعدت الحكومة على تحديد توجهاتها الإصلاحية وتقديم توصيات من شأنها رفع الحواجز، واقتراح حلول من شأنها الحد من الإشكاليات التي تعرقل السير الطبيعي للأسواق وتعزيز القطاعات الاستراتيجية بحيث تتمكن من تحسين أدائها وقدرتها التنافسية.

1- الإطار القانوني للدراسات القطاعيّة

الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015

يمكن للّجان البرلمانيّة وللوزير المكلّف بالتّجارة وللهيئات التّعديليّة القطاعيّة اختياريا استشارة المجلس حول كلّ المسائل التي لها علاقة بالمنافسة.

للمنظّمات المهنيّة والنّقابيّة وهيئات المستهلكين القائمة بصفة قانونيّة وغرف التّجارة والصّناعة استشارة المجلس في المسائل التي لها علاقة بالمنافسة

الفصل 14 من القانون عدد 36 لسنة 2015

يعد مجلس المنافسة وجوبا تقريرا عن نشاطه السنوي وللمجلس أن يضمن التقرير التوصيات الرامية إلى تحسين السير التنافسي للأسواق .

ويتولى المجلس بالاشتراك مع المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالتجارة القيام بـ

- : إعداد قاعدة بيانات ومعلومات حول واقع الأسواق

مجلس المنافسة من تلقاء نفسه

الفصل 76 من القانون عدد 36 لسنة 2015

مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وفي إطار اتفاقيات تعاون، يمكن لمجلس المنافسة أو للمصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتجارة، في حدود اختصاصهما وبعد إعلام الوزير المكلف بالتجارة، تبادل الخبرات والمعلومات والوثائق المتعلقة بالتحقيق في الأعمال والقضايا التي لها مساس بالمنافسة، مع نظيراتها في

2- الجيهات المخوّل لها طلب إجراء بالدراسات القطاعية

1

يمكن **للّجان البرلمانيّة وللوزير المكلّف بالتّجارة وللهيئات التّعديليّة القطاعيّة** اختياريا استشارة المجلس حول كلّ المسائل التي لها علاقة بالمنافسة.

2

للمنظّمات المهنيّة والنّقابيّة وهيئات المستهلكين القائمة بصفة قانونيّة وغرف التّجارة والصّناعة استشارة المجلس في المسائل التي لها علاقة بالمنافسة في القطاعات الرّاجعة إليها بالنّظر

3

يمكن **للمجلس** القيام بدراسات قطاعية ، يمكن أن تكون من تلقاء نفسه طبقا لأحكام النظام الداخلي للمجلس أو بطلب من الوزير المكلف بالتجارة او بالتعاون مع بعض الهيئات الدولية قصد تحليل المنافسة في سوق معينة وتقديم توصيات تساعد الحكومة على اتخاذ القرارات الملائمة لطبيعة

3- أهم الدراسات القطاعيّة التي أنجزها مجلس المنافسة

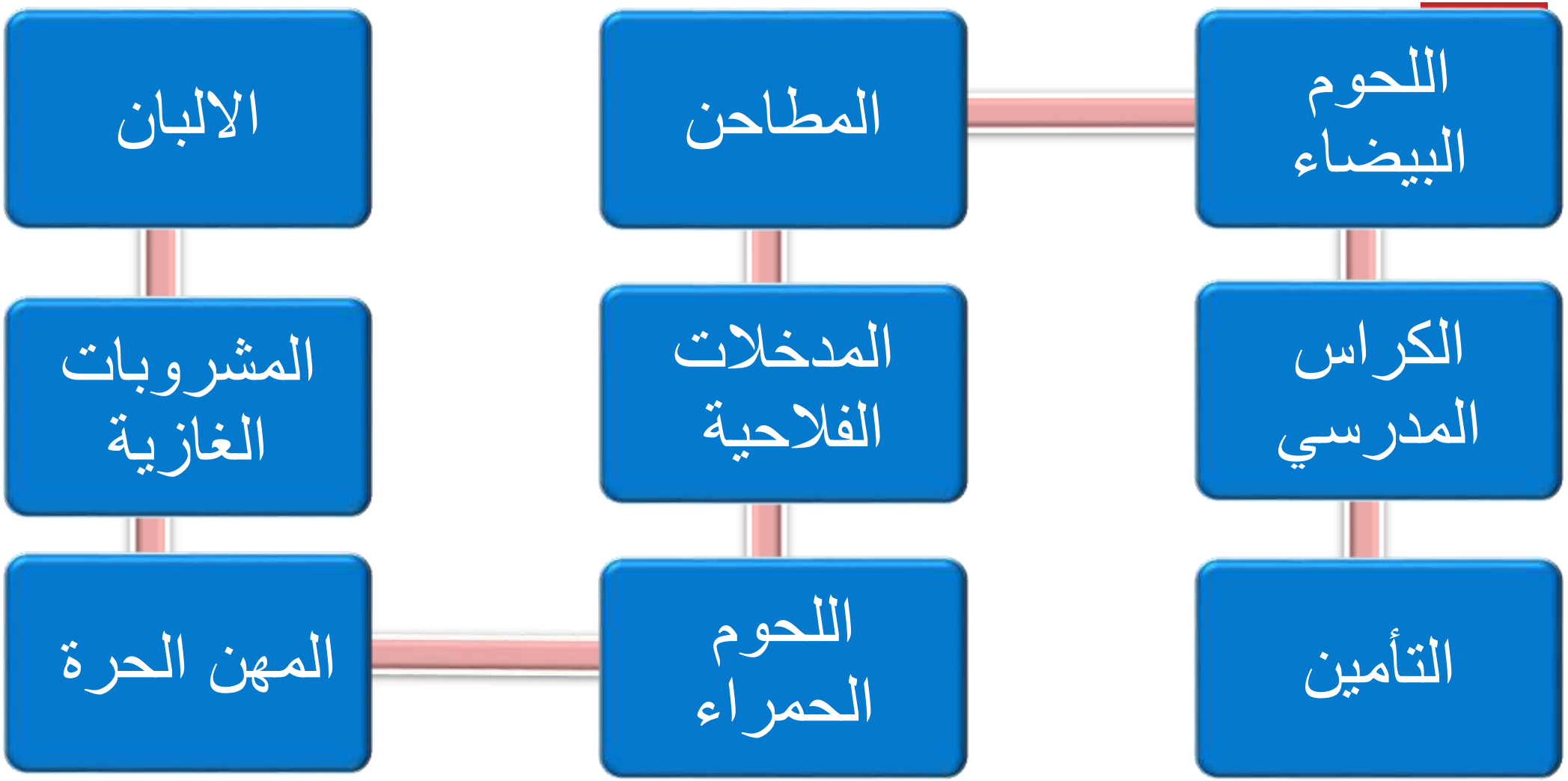

4- الدراسات القطاعية التي هي في طور الإنجاز

في إطار ممارسة دوره في الحفاظ على النظام العام الاقتصادي ومعاضدة دور الدولة في مكافحة الاحتكار وغلاء الأسعار والمحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن تمّ اخضاع بعض القطاعات الحساسة للدراسة من حيث ظروف المنافسة

قطاع اللحوم الحمراء

قطاع تربية الاسماك

قطاع الاسمنت

قطاع البعث العقاري

الجزي الثاني : الدراسات القطاعية في إطار التعاون الدولي

(منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE)

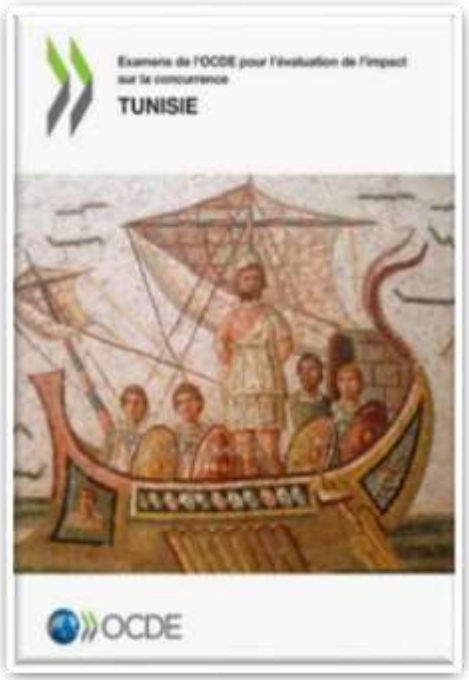

تتنزل هذه الدراسات في إطار برنامج دعم الحوكمة الاقتصادية PAGE التابع للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى دعم جهود الحكومة التونسية لتحسين مناخ الاعمال وإعادة اطلاق الاستثمار التجاري كجزء من خطة التعافي ما بعد الكوفيد وإلى تعزيز الإصلاحات الداعمة للمنافسة في تونس و التعاون مع السلطات التونسية على الحد من أضرار المنافسة وتعزيز النمو المستدام ،وبالتالي تم الاختيار على بعض القطاعات للدرس وإخضاع القوانين والتراتيب المنظمة لها للدرس والتقييم ، طبقا للمنهجية المعتمدة من قبل المنظمة ، وذلك قصد الكشف وتحديد القوانين واللوائح التي قد تعيق المنافسة وكفاءة السوق في هذه القطاعات . وتقديم التوصيات اللازمة و تقديرات للتأثير المحتمل لتطبيق بعض التوصيات على الاقتصاد.

انطلقت هذه التجربة سنة 2019 وذلك بمراجعة لقطاعي النقل البري وتجارة الجملة والتجزئة وتواصلت إلى سنة 2023 شملت قطاعي السياحة والبنوك وتم الانطلاق سنة 2025 في إعداد دراسة حول قطاع الطاقة

الدراسة الأولى : القطاع السياحي في تونس

تشكل السياحة عنصرا أساسيا في الاقتصاد التونسي، كما أنها تشكل مصدرا مهما لخلق فرص العمل والقيمة المضافة لسنوات حيث ساهمت بحوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي المباشر و 4.4% من اليد العاملة الرسمية في عام 2019. كما أنه يمثل مصدراً مهماً لخلق فرص العمل والقيمة المضافة. يقع القطاع في صميم الإصلاحات الهيكلية المخطط لها ضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة المستدامة لعام 2035.

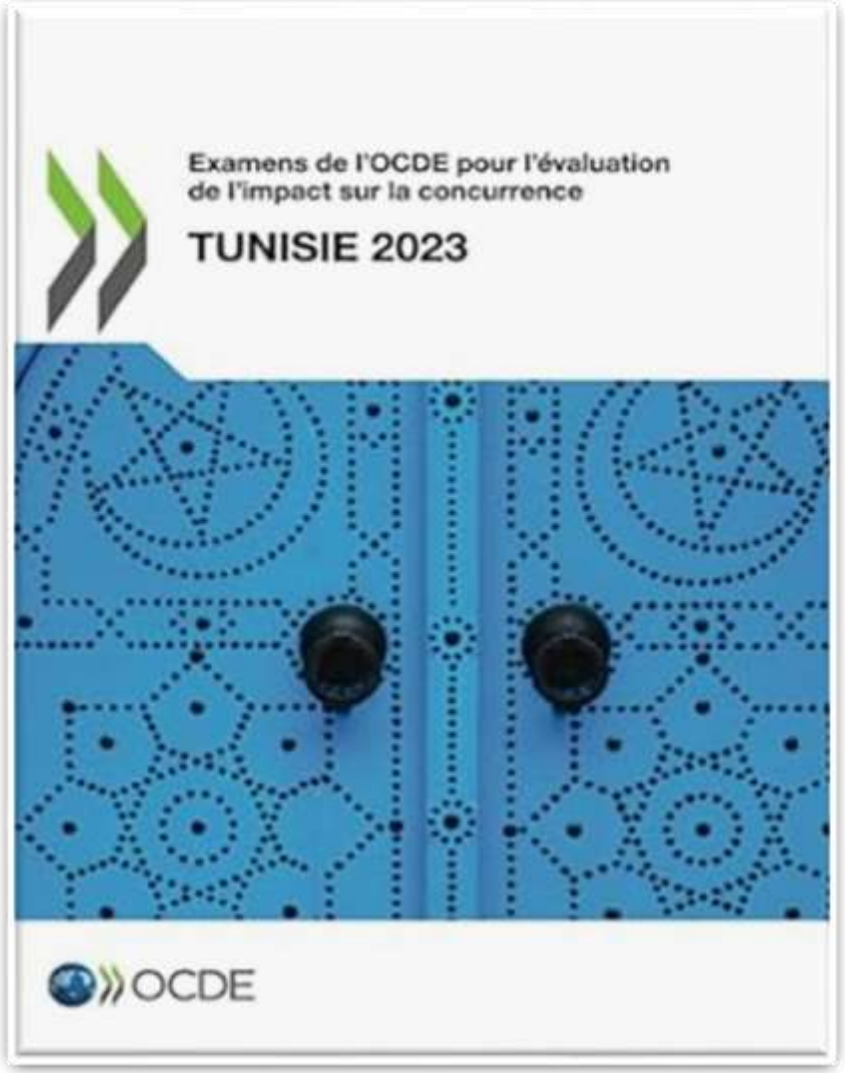

1- أهم الاسواق المرجعية ومراحل الدراسة

الأسواق المرجعية

خدمات الإقامة	خدمات المطاعم	خدمات النقل	وكالات الأسفار	الخدمات الثقافية والترفيهية

65 مقابلة مع مختلف المتدخلين

اجتماعات دورية مع المتدخلين

استطلاع للراي عبر الانترنات

فحص 163 نص قانوني

رصد 447 حاجز لدخول الأسواق المرجعية

اقتراح 351 إجراء تصحيحي

توقع نسبة نمو ب 1.2%

2- أهم الإشكاليات وانعكاساتها على السوق

- الإجراءات مرهقة وملزمة وطويلة تمثل عبئا على المستثمر وغير قادر على الالمام بها بسهولة
- تعدد الهياكل العمومية المتدخلة لإسناد التراخيص

عوائق متعلقة بتنظيم النشاط

+

عوائق متعلقة بشروط ممارسة النشاط

- شروط مالية ومهنية وأكاديمية مفصلة للغاية وغير مبررة أحيانا

+

عوائق مرتبطة بالسلطة المؤهلة لاتخاذ قرار مزاولة النشاط

- مشاركة الهيئات المهنية الخاصة بالقطاع في اتخاذ القرار الخاص بالترخيص أو مزاولة النشاط غياب الحياد التنافسي على بعض الأنشطة كإعفاء للمشغلين التاريخيين من متطلبات معينة

=

الانعكاسات على المنافسة

- غياب عناصر موضوعية وشفافة لأسناد التراخيص، قبل الحواجز الدخول للسوق،
- عدم تكافئ الفرص ويعطي ميزة تنافسية للشركات التي لها قوة اقتصادية وشبكة علاقات متنوعة

شروط من شأنها ان تعيق نمو هذه المؤسسات ويقلل من قدرتها التنافسية و يمكن أن تحد من الاختيار والقدرة على الابتكار

تضارب المصالح، وتكون تمييزية تجاه الوافدين الجدد أو غير المنخرطين بهذه

3- التوصيات وتقدير أثرها الاقتصادي

فوائد تبلغ حوالي 1.4 مليار دينار تونسي (TND)، وهو ما يمثل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي لعام 2018

- **النقل السياحي**: انخفاض متوقع في الأسعار بنسبة 10% وبنسبة 5 % في أسعار تأجير السيارات وزيادة على مستوى النقل العمومي ب 25%
- **الفنادق**: اصلاح متطلبات المساحة التصنيف) يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بنسبة 5%،
- **وكالات الأسفار**: إصلاح متطلبات التأهيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بنسبة 7.5%،
- **المطاعم السياحية**: إصلاح نظام التصنيف الإلزامي ومتطلبات التأهيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بنسبة 7.5%

- ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، استناداً إلى نهج متناسب وقائم على المخاطر
- ضرورة ضمان الحياد التنافسي بين الشركات القائمة والشركات الجديدة من خلال إخضاعها لنفس المتطلبات
- إزالة المتطلبات التي ليست ضرورية تمامًا للحفاظ على أهداف السياسة العامة (مثل الصحة والسلامة وحماية المستهلك)، وخفض مستوى التفاصيل أو نقل المعلومات التفصيلية إلى أدلة المستثمرين وإزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاصة بأنشطة معينة، من خلال الامتثال فقط للقانون التجاري الأفقي أو قبول الضمانات المصرفية/عقود التأمين.

الدراسة الثانية : القطاع البنكي في تونس

تم اختيار القطاع البنكي للدراسة للأسباب التالية :

- ❑ أهمية الخدمات البنكية في التنمية الاقتصادية و تحقيق الاندماج المالي،
- ❑ أهمية الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات التي تساعدهم على قضاء شؤونهم أو تنمية مشاريعهم عبر الولوج للقروض واعتماد وسائل الدفع المتطورة ،
- ❑ غياب الحوافز و أنظمة اقراض متنوعة ودفع متطورة وعادلة وصعوبة اللوج للخدمات المالية قد تكون سببا في الانكماش الاقتصادي ،
- ❑ أهمية القروض في الدورة الاقتصادية فهي تساهم في ضخ المزيد من الاستثمارات وبالتالي توسعة الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في التشغيل .....
- ❑ أهمية وسائل الدفع الحديثة في تحقيق الاندماج المالي خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها البنية التحتية البنكية التقليدية .

1- الاسواق المرجعية ومراحل الدراسة

الأسواق المرجعية

الحسابات البنكية للأفراد والمؤسسات

القروض البنكية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

خدمات الدفع

52 مقابلة مع مختلف المتدخلين

استغلال البيانات المتاحة للعموم

استطلاع للراي عبر هياكل مختصة

فحص 66 نص قانوني

رصد 61 حاجز لدخول الأسواق المرجعية

اقتراح أربعة أصناف من التوصيات

توقع نسبة نمة ب **0.8%**

2. أهم العوائق وانعكاساتها على السوق

1

ضعف تفاعل العملاء مع البنوك:

64% من التونسيين لا يملكون حسابًا بنكيًا.

80% لا يقارنون بين تكاليف فتح الحسابات.

62% لا يعرفون الرسوم التي يدفعونها

3% من الأفراد و 4 % من المؤسسات فقط غيّروا البنك خلال سنة 2022

النتيجة :نقص الشفافية وضعف المنافسة، قلة التحفيز على تحسين الخدمات، صعوبة دخول بنوك جديدة للسوق.

2

التمويل المحدود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه هذه المؤسسات صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ غياب مكتب معلومات ائتمانية خاص.
- ✓ صعوبة تقييم المخاطر المالية للعملاء الجدد.
- ✓ اشتراطات ضمانات مبالغ فيها
- ✓ عدم توفر سجل للأصول القابلة للرهن

النتيجة :تمويل محدود للمؤسسات الصغيرة، عرقلة لنموها الاقتصادي.

3

مشاكل في نظام الدفع والمنافسة:

- ✓ التشريعات القائمة تعيق دخول مقدمي خدمات الدفع الجدد.
- ✓ ضعف تبني الدفع الرقمي وانتشار الاعتماد على المعاملات النقدية.
- ✓ السوق تهيمن عليه بنوك مرتبطة بمجموعات اقتصادية كبرى.
- ✓ إجراءات إدارية وبيروقاطية تعيق الابتكار والمنافسة

النتيجة :سوق غير منفتحة، تقدم تكنولوجي بطيء، وخدمات غير متجددة

هيكلة السوق وملكية البنوك والنظام القانوني للقطاع تشجع على بعض الممارسات على غرار تبادل المعلومات التجارية الحساسة والتوازي في السلوك وهو ما يضعف المنافسة بهذه السوق

3- التوصيات والإجراءات المقترحة

زيادة انخراط الحرفاء

تمكين العملاء (الأفراد والمؤسسات الصغيرة) من الوصول إلى المعلومات، وتقييمها، واتخاذ قرارات مبنية عليها. يشمل ذلك تحسين الشفافية في ما يخص الأسعار وخصائص المنتجات، وتسهيل تغيير الحسابات البنكية، وإصلاح آلية الوساطة لتوفير مسار فعال لتقديم الشكاوى. من الإجراءات المحددة: إلزامية نشر التعريفات بوضوح، مراقبة مدى احترام الشفافية في الرسوم المفروضة، إدخال قاعدة لإغلاق الحسابات بسرعة،

تعزيز المنافسة في سوق التمويل

تهدف هذه التوصيات إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة ، من خلال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للقروض، واستكشاف بدائل للضمانات التقليدية. تشمل التوصيات: إلزام البنوك بتبرير الرفض الكتابي لطلبات القروض، إدخال قواعد واضحة حول أسباب الرفض، إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في التداخلات بين الكيانات المالية وغير المالية، دراسة إمكانية إنشاء سجل للضمانات على المنقولات، تطبيق القواعد المتعلقة بالقروض للأطراف المرتبطة،

إزالة القيود غير المبررة

إزالة القيود غير البررة والمفروضة على المؤسسات التي تقدم خدمات الدفع من ذلك اقتراح خفض متطلبات رأس المال واعتماد منهج التناسب قائم على المخاطر عند تحديد المتطلبات فيما يتعلق بالحد الأدنى من رأس المال حيث يعتبر هذا الشرط من العوائق أمام الدخول والتوسع في قطاع الدفع، وضع شروط تتماشى وخصوصية هذه المؤسسات كالتخفيف من شرط الترخيص ورفع الغموض الحاصل قصد دخول سوق الشركات الناشئة التي تقدم خدمات الدفع

تحفيز البنوك على التنافس الفعلي

تركز هذه المجموعة على الجوانب الهيكلية للسوق والحوكمة. تشمل التوصيات: مراجعة وضعية المجلس البنكي والمالي الذي قد يسهل التنسيق بين البنوك، تعزيز دور مجلس المنافسة في القطاع المالي، زيادة استقلالية أعضاء مجالس إدارة البنوك، ومراجعة دور الدولة في قطاع البنوك للأفراد. لضرورة تحسين التعاون بين مجلس المنافسة والهيئات التنظيمية القطاعية مثل البنك المركزي التونسي .

الجزء الثالث : دور الدراسات القطاعية في رسم وانفاذ سياسة وقانون المنافسة

إن نجاح الدراسة القطاعية لا يُقاس فقط بمدى قدرتها على الكشف المباشر عن ممارسات مخلة للمنافسة، بل يتجاوز ذلك إلى دورها الأوسع في تحليل ديناميكيات السوق، وتحديد القيود البنيوية والتنظيمية التي تعيق المنافسة الحرة والنزيهة، وتقديم توصيات إصلاحية فعالة من شأنها أن تضمن توازنًا أفضل بين الابتكار والمنافسة. وفي هذا السياق، تشير التجارب المقارنة إلى أن نسبة الدراسات التي تؤدي إلى فتح تحقيقات أو كشف ممارسات مخلة بشكل مباشر تتراوح عادةً بين 20% و40%، حسب خصوصية السوق والإطار المؤسسي لكل بلد.

والامر لا يختلف بالنسبة لمجلس المنافسة التونسي ، حيث كان للدراسات التي أنجزها ،سواء بامكانياته الخاصة أو في إطار برامج التعاون الدولي ، دورا في تقديم اقتراح إصلاحات تشريعية وتنظيمية مستندة إلى معطيات واقعية تم أخذها بعين الاعتبار في بعض الحالات ، كما ساهمت في الكشف على وجود بعض الممارسات التي قام بتتبعها وزجرها في بعض الحالات الأخرى .

1: دور الدراسات القطاعية في رسم سياسة المنافسة

وزارة التجارة وتنمية الصادرات: تبعا للدراسات القطاعية التي تم إنجازها والتوصيات التي تقدم بها المجلس تم التخلي عن نظام الترخيص في بعض القطاعات والتخفيف من الإجراءات الإدارية وإصدار جملة من

قرار وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 9 ديسمبر 2005 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط تجارة توزيع الدواجن ومنتجاتها

قرار وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 21 جانفي 2009 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط تجارة توزيع أعلاف الحيوانات

قرار وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 22 فيفري 2008 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط تجارة توزيع الأسمدة الكيميائية المعدة للاستعمال الفلاحي

1 : دور الدراسات القطاعية في رسم سياسة المنافسة

وزارة السياحة

مشروع مرسوم يتعلق بتبسيط إجراءات إحداث واستغلال بعض للمؤسسات السياحية

مشروع قرار من وزير السّياحة، يتعلّق بمراجعة معايير تصنيف النّزل السّياحية وبنظام تقييمها وذلك في إطار دعم القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية

مراجعة النصوص التشريعية التي لها علاقة بالقطاع على غرار مراجعة تشريعات تهم وكالات الأسفار، وعدّة تراخيص سيتم استبدالها بكراسات شروط

مراجعة عديد كراسات الشروط التي تهم مختلف أنماط الإيواء، ومنها الاستضافات العائلية والإقامات الريفية والمرحلية والمخيمات السياحية،

1: دور الدراسات القطاعية في رسم سياسة المنافسة

المنشور عدد 02 لسنة 2024 بتاريخ 30 جانفي 2024، يضبط شروط تسويق المنتجات والخدمات المالية وتسعيرها يهدف إلى تحديد المتطلبات التي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها قبل وأثناء تسويق أي منتج أو خدمة مالية بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالتسعيرة ،

- **تعزيز مبدأ الشفافية وحق النفاذ إلى المعلومة ألزم** البنوك والمؤسسات المالية بوضع سياسة تجارية واضحة وشفافة تكرس حق الحريف في الحصول على معلومة واضحة وشاملة، وتحديد مستوى واحد لكل عمولة قصد تمكين الحريف من اتخاذ قرارات مستنيرة مع تعزيز المنافسة في مجال التسعيرة، ووضع وثائق ما قبل التعاقد على ذمة الحريف والتي من شأنها أن تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة قبل الانتفاع بمنتج أو خدمة مالية ما، واعتماد دليل مرجعي للعمولات المطبقة يعد تحت إشراف المجلس البنكي والمالي ويوضع على ذمة الحرفاء
- **تحسين جودة الخدمات البنكية :** ألزم المنشور البنوك بمدّ حرفائها بكشف سنوي يتضمن مجموع العمولات المستخلصة، ووضع آلية لتعزيز جودة الخدمات وحث البنوك والمؤسسات المالية على تكريس ثقافة الجودة وترسيخها على مستوى جميع هياكلها، وتحديد آجال قصوى للبت في مطالب التمويل مع إلزامية إعلام الحريف بمآل ملفه، وتكريس حق الحريف في الحصول على شهادة في رفع اليد على الضمانات العينية والشخصية الممنوحة في أجل لا يتجاوز 30 يوم عمل مصرفي من تاريخ الوفاء بالمبلغ الجملي للتمويل.
- **إرساء تسعيرة مسؤولة:** يدعو المنشور إلى ضرورة اعتماد تسعيرة مصرفية مسؤولة تأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات المسداة وتكلفتها الفعلية، وإخضاع البنوك والمؤسسات المالية لواجب التعليل المسبق للبنك المركزي التونسي لأي تغيير يطرأ على مستوى التسعير

المنشور عدد 03 لسنة 2024 بتاريخ 30 جانفي 2024 يتعلق بمراجعة بعض العمولات البنكية، إلى مراجعة مستوى تسعير ستّ عمولات بنكية تماشيا مع الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الإقصاء المالي وإلى تطوير وسائل الدفع الرقمية

2 : دور الدراسات القطاعية في انفاذ قانون المنافسة

انطلقت هذه الدراسة على اثر رصد بعض المؤشرات

- ❑ توقف انتاج وترويج حديد البناء
- ❑ ظهور أزمة في قطاع حديد البناء _ ندرة و قلة المنتوج
- ❑ المجلس قام بدراسة سوق الحديد من مختلف الجوانب (الاطار القانوني ، المؤسسات الناشطة في السوق ، الحصص السوقية ، الأسعار ، مستوى تركز السوق)
- ❑ أظهرت الدراسة وجود مؤشرات جدية على وجود اخلالات بالمنافسة

- تفعيل صلاحية التعهّد التلقائي وتم إقرار جدية المؤشرات المثارة بالتقرير
- الدعوى منشورة وفي طور التحقيق الآن

قامت الوزارة المكلفة بالتجارة بدراسة قطاعية لقطاع التعليم الخاص ، ساهم في انجازها إطارات شبكة المنافسة الموجودة على مستوى الادارات الجهوية للتجارة

اهم النتائج التي تمّ التوصّل إليها : رصد عديد الاخلالات بكراسات الشروط المنظم للقطاع :

- ❑ المسافة الفاصلة بين مؤسسة وأخرى
- ❑ المساحة المخصصة باحتساب كل تلميذ
- ❑ عدم إشهار الأسعار
- ❑ زيادات في الأسعار بنفس القيمة أو النسب وخلال نفس الفترة

رفع دعوى أمام مجلس المنافسة لوجود شبهة اتفاق على الأسعار وإخلالات بقواعد السوق

انتهى المجلس بعد استكمال أعمال التحقيق بإقرار وجود اتفاق مخل بالمنافسة في هذه السوق وسلط بالتالي عقوبة مالية على المؤسسات والهيئات

الخـــــــــاتمة

لا شك أن الدراسات القطاعية التي تقوم بها هيئات المنافسة على قدر كبير من الأهمية من حيث أنها تمكّنها من الحصول على رؤية شاملة حول كيفية عمل السوق واستباق المخاطر التنافسية وبالتالي تمهيد الطريق لإيجاد الحلول ودعم اتخاذ القرار على أسس علمية وموضوعية في الوقت المناسب وتتبع كل الاخلالات الضارة بالمنافسة في حال وجودها ،

ولكن رغم أهميتها فإن سلطات المنافسة تواجه العديد من التحديات في إعداد الدراسات القطاعية، على غرار تلك المرتبطة بجمع البيانات، واختيار المنهجيات المناسبة، وتحديد نطاق الدراسة، بالإضافة إلى القيود الزمنية والمؤسسية،

كما أنه في أغلب الأحيان ما لا تكون التوصيات المنبثقة عنها ملزمة للسلط الحكومية وهو ما من شأنه أن يقلل من أهميتها

إن هذه التحديات تحتم على السلطات تعزيز قدراتها وتعاونها مع مختلف الفاعلين ، خاصة في في ظل اقتصاد عالمي سريع التحول بفعل الرقمنة والعولمة ،وهو ما يدعو إلى ضرورة التعاون الإقليمي والدولي لانحاز مثل هذه الدراسات خاصة في قطاعات ذات اهتمام مشترك أو قطاعات قد تعجز بعض هيئات المنافسة إنجازها بوسائلها الخاصة .

6 منتدى المنافسة العربي

بغداد، العراق 28-29 أيار/مايو 2025

شكراً لكم